E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ECW/2013/IG.1/7/Report
6 January 2014
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة المرأة
الدورة السادسة
الكويت، 4-5 كانون الأول/ديسمبر 2013

تقرير

لجنة المرأة عن دورتها السادسة
الكويت، 4-5 كانون الأول/ديسمبر 2013

موجز

عقدت لجنة المرأة في اللجنة لاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها السادسة في الكويت، يومي 4 و5 كانون الأول/ديسمبر 2013.

واستعرضت اللجنة خلال هذا الاجتماع الإجراءات التي اتخذتها البلدان العربية تنفيذاً لتوصيات لجنة المرأة في دورتها الخامسة؛ والتقدم المحرز في تنفيذ أنشطة مركز المرأة منذ انعقاد الدورة الخامسة للجنة؛ وبرنامج العمل لفترة السنتين 2014- 2015 في مجال النهوض بالمرأة. كما تم عرض ومناقشة بعض القضايا الإقليمية كالأطر الدولية للقضاء على العنف ضد المرأة في البلدان العربية، وذلك من خلال إلقاء الضوء على قانون الأمم المتحدة النموذجي حول العنف ضد المرأة ومبدأ العناية الواجبة، إلى جانب قضايا إدماج منظور النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية في البلدان العربية. وتطرقت العروض كذلك إلى قضايا ذات صفة دولية كوضع المرأة العربية والمساواة بين الجنسين في خطة التنمية لما بعد عام 2015، والتحضيرات القائمة لمراجعة التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد عشرين عاماً: بيجين+20.

ومن أبرز نتائج الدورة السادسة إصدار إعلان الكويت لمكافحة العنف ضد المرأة الذي نوه بالتطورات الإيجابية في وضع المرأة العربية ورصد أهم مظاهر الانتهاكات التي تتعرض لها. وقد أكدت الدول الأعضاء بالإسكوا على أهمية التزامها بحماية المرأة وجميع حقوقها الإنسانية وتوفير مساحة أمان لها لتحقيق العدالة المبنية على المساواة، معلنة بذلك التزامها بالعمل على تثبيت حق المرأة في الحياة والسلامة الجسدية وصون الكرامة الإنسانية دون أي شكل من التمييز. وقد أصدرت اللجنة سلسلة من التوصيات الموجّهة إلى الإسكوا وإلى الدول الأعضاء للعمل على تنفيذها خلال السنتين القادمتين.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	1	3
أولاً- التوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها السادسة	4-2	3
ألف- اعتماد إعلان الكويت للقضاء على العنف ضد المرأة 2013	2	3
باء- التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء	3	4
جيم- التوصيات الموجهة إلى الإسكوا	4	6
ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة	43-5	7
ألف- التقدم المحرز في مجال النهوض بالمرأة منذ الدورة الخامسة للجنة المرأة	11-5	7
باء- قضايا إقليمية	19-12	9
جيم- قضايا دولية	31-20	10
دال- برنامج العمل لفترة السنتين 2014-2015 في مجال النهوض بالمرأة ...	40-32	13
هاء- موعد ومكان انعقاد الدورة السابعة للجنة المرأة	41	15
واو- ما يستجد من أعمال	42	15
زاي- اعتماد توصيات لجنة المرأة عن دورتها السادسة	43	16
ثالثاً- تنظيم الدورة	55-44	16
ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها	44	16
باء- الافتتاح	50-45	16
جيم- الحضور	51	17
دال- انتخاب أعضاء المكتب	52	18
هاء- جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى	54-53	18
واو- الوثائق	55	19

المرفقات

المرفق الأول- قائمة المشاركين	20
المرفق الثاني- قائمة الوثائق	26

مقدمـة

1- عقدت لجنة المرأة دورتها السادسة في الكويت في الفترة من 4 إلى 5 كانون الأول/ديسمبر 2013، عملاً بقرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) 240 (د-22) المؤرخ 17 نيسان/أبريل 2003 الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في قراره 9/2003 المؤرخ 18 تموز/يوليو 2004 بشأن إنشاء لجنة للمرأة في الإسكوا تعقد اجتماعاتها مرة كل سنتين ابتداءً من عام 2004، على أن تعقد اجتماعاً تأسيسياً قبل نهاية عام 2003. وقد عقدت اللجنة دورتها الأولى التأسيسية يومي 4و5 كانون الأول/ديسمبر 2003، ودورتها الثانية في الفترة من 8 إلى 10 تموز/يوليو 2004 في بيروت، والثالثة يومي 14 و15 آذار/مارس 2007 في أبو ظبي، والرابعة في الفترة من 21 إلى 23 تشرين الأول/أكتوبر 2009 في بيروت والخامسة في الفترة من 19 إلى 21 كانون الأول/ديسمبر 2011 في بيروت.

أولاً- التوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها السادسة

ألف- اعتماد إعلان الكويت للقضاء على العنف ضد المرأة 2013

2- قررت لجنة المرأة اعتماد إعلان الكويت للقضاء على العنف ضد المرأة الوارد نصه في ما يلي:

نحن الدول الأعضاء المشاركين في الدورة السادسة للجنة المرأة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) المنعقدة بمدينة الكويت في 4-5 كانون الأول/ديسمبر 2013؛

إذ تشهد منطقتنا العربية تحولات تاريخية وحراكاً يرسم معالم جديدة للمنطقة، نأمل ونعمل لكى تفضي إلى بناء مستقبل أفضل، حيث احترام حقوق الإنسان وصون الكرامة الإنسانية، بما يعنيه ذلك من حماية للحريات الفردية وتحقيق للمساواة في المواطنة؛

وإذ ننوه بالتطورات الإيجابية في وضع المرأة العربية خلال السنوات الماضية؛

وإذ نؤكد على أن المرأة العربية تكافح بعزيمة وإصرار للحفاظ على مكتسباتها التي باتت مهددة بفقدانها، في وقت تتحمل فيه نتائج وعبء ممارسات التمييز ضدها في المجتمع والأسرة وفي مجالات الصحة والتعليم والاقتصاد والسياسة؛

وإذ ندرك التداعيات السلبية للنزاعات المسلحة التي تشهدها بعض دول منطقتنا العربية، وخطورة ما تتعرض له النساء اللاجئات والنازحات من انتهاكات لحقوقهن الإنسانية وكافة أشكال العنف؛

وإذ نؤكد على المعاناة المستمرة للنساء في فلسطين والجولان وكافة الأراضي العربية المحتلة، وما يتعرضن له من أقسى أنواع العنف والاقتلاع تحت الاحتلال الاسرائيلي الإحلالي؛

وإذ نعي الأثر السلبي للحصار والعقوبات الاقتصادية على النساء بشكل خاص؛

نرصد بمزيد من القلق عنفاً متزايداً يستهدف المرأة، ويهدد سلامتها وأمان عيشها، وينكر عليها حقها في أن تكون عنصراً فاعلاً، حيث باتت أشكال العنف هذه وسيلة وأداة لإعاقة مشاركة المرأة في مسيرة التغيير البنّاء والتحول؛

ندين جميع أشكال العنف الذي يستهدف المرأة وأمنها وحقها في المشاركة في جميع نواحي الحياة، باعتبارها انتهاكاً صارخا لأبسط المبادئ الأخلاقية والقيم الدينية؛

نؤكد أن هذه الانتهاكات ومظاهر العنف لا يقتصر ضررها على المرأة فحسب، بل يطال المجتمع بأسره، وينال من مصداقية أنظمته، ويعوق مسيرته في عالم يحتاج إلى طاقة جميع أبنائه وبناته في مشروع التقدم والرقي الإنساني؛

نؤكد أيضاً على أهمية الالتزام بحماية المرأة وجميع حقوقها الإنسانية وتوفير مساحة أمان لها لتحقيق العدالة المبنية على المساواة والدفاع عن موقعها ودورها الفاعل في المجتمع بوصفها إنساناً كامل الأهلية، وندعو إلى اتخاذ تدابير محددة لإرساء قواعد وإجراءات واضحة تحدد المسؤولية عن أعمال العنف ضد المرأة وتحد من حالات الإفلات من المساءلة والعقاب في هذه الجرائم؛

نعلن التزامنا بالعمل على تثبيت الحق في الحياة والسلامة الجسدية وصون الكرامة الإنسانية دون أي تمييز، بصفته مبدأ أساسياً في التشريعات والسياسة والثقافة، فلا يجوز، تحت أي ذريعة، أن يُنكر على أي فرد حقُّه في العيش الآمن والكريم وفي التطلّع إلى مستقبل أفضل تسوده العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين؛

نؤكد على مساندتنا وتضامننا مع النساء في فلسطين والجولان وجميع الأراضي العربية المحتلة في نضالهن المستمر ضد الاحتلال الإسرائيلي والحصار، ونحيي صمودهن في المقاومة والتمسّك بالحق في حياة كريمة خالية من جميع أشكال العنف؛

نعمل على وقف الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة بصفة عامة، والمرأة اللاجئة والنازحة بصفة خاصة أثناء الحروب والنزاعات المسلحة وندعو إلى معاقبة مرتكبيها؛

نرحب بمبادرة دولة الكويت لتكثيف الجهود المتعلقة برصد وتحليل ظاهرة العنف ضد المرأة في المنطقة العربية، ونطلب من الأمانة التنفيذية للإسكوا السعي لتفعيل هذه المبادرة بالتعاون مع الدول الأعضاء؛

نثمن عالياً دور لجنة المرأة في الإسكوا باعتبارها محفلاً يتصدى للظواهر السلبية المناهضة للمرأة من منظور إقليمي يأخذ في الاعتبار خصوصيات المنطقة العربية، ونثني على جهود الأمانة التنفيذية للإسكوا في الاستجابة للتحديات الطارئة التي تواجه الدول الأعضاء.

باء- التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء

3- بعد التوجه بالشكر إلى دولة الكويت على استضافتها لأعمال اللجنة، ولسمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح، رئيس مجلس الوزراء على رعايته لها، ولمجلس شؤون المرأة التابع لمجلس الوزراء ولرئيسته الشيخة لطيفة الفهد السالم الصباح على حسن التنظيم، وجهت لجنة المرأة في ختام اجتماعات دورتها السادسة التوصيات التالية إلى الدول الأعضاء في الإسكوا:

(أ) مراجعة بعض الموروثات الثقافية بهدف فرزها لإبراز الإيجابيات الداعمة للمرأة، ومكافحة تلك المناهضة لها والمعيقة لتقدمها وتطورها؛

(ب) موائمة خططها الوطنيّة وقوانينها مع التزاماتها الدوليّة، والتصديق على الاتفاقيّات الدوليّة التي تعزّز المساواة بين الرجل والمرأة، والعمل على رفع التحفظات، وبالأخص حول اتفاقيّة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولاتها الاختياريّة، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال؛

(ج) تنفيذ التوصيات التي وافقت عليها الدول في الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة ومشاركتها في الحياة السياسية والاقتصادية؛

(د) دعم المؤسسات الوطنية العاملة في مجال حقوق الإنسان، بحيث يتم التنسيق مع اللجان الوطنية والوزارات الخاصة بالمرأة في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

(هـ) تكثيف الجهود لتنفيذ منهاج عمل بيجين وإعداد التقارير الوطنية لمراجعة التقدّم المحرز في تنفيذه بحلول بيجين+20، والتعاون مع الأمانة التنفيذية في إطار مسار المراجعة الإقليمية؛

(و) سنّ وتفعيل قانون إطار لمكافحة العنف ضد المرأة يشمل : 1) تعزيز الحق في حياة خالية من العنف؛ 2) التحقيق في جرائم العنف ومعاقبة مرتكبيه؛ 3) توفير خدمات الحماية للضحايا؛ 4) تعويض الضحايا؛ و 5) الوقاية من العنف ضد المرأة؛

(ز) استهداف المرأة في عملية التمكين والتوعية والتدريب، وكذلك العمل على إشراك الرجل في المبادرات الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة بشكل عام، وفي دورات لجنة المرأة التابعة للإسكوا بشكل خاص؛

(ح) تعزيز الإرادة السياسية لدعم دور الآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة، وتوفير الموارد الماليّة اللازمة لها في تنفيذ ومراقبة وتقييم مسار إدماج منظور النوع الاجتماعي في كافة الوزارات، والمؤسسات الحكومية، والسياسات العامة، والخطط والبرامج التنموية؛

(ط) العمل على توفير الموارد البشريّة والتقنيّة والماليّة اللازمة لتصميم واعتماد الميزانيّات المراعية للنوع الاجتماعي في كافة القطاعات؛

(ي) السعي لتحقيق الهدف الإنمائيّ الثالث للألفية المتعلّق "بتشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء" وتفعيل دور الآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة لهذا الغرض، مع الأخذ في الاعتبار الخصوصية الوطنية والإقليمية لبلدان المنطقة؛

(ك) دعم ومساندة المرأة الفلسطينية والعربية الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي؛

(ل) تقديم العون والمساندة للمرأة العربية في ظل الحروب والنزاعات المسلحة؛

(م) تطوير الشراكات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي بهدف الاستفادة من التجارب الناجحة وتعميمها؛

(ن) الاستمرار في دعم إدارة مركز المرأة في الإسكوا والتواصل الدائم معها وموافاتها بالتقارير عن أفضل الممارسات والتجارب والمبادرات الوطنيّة الناجحة المتعلّقة بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

جيم- التوصيات الموجهة إلى الإسكوا

4- وجهت لجنة المرأة التوصيات التالية إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا:

(أ) السعي لتفعيل مبادرة دولة الكويت لمكافحة ظاهرة العنف ضد المرأة بكل أشكاله، من خلال تكثيف الجهود لرصد وتحليل هذه الظاهرة في المنطقة العربية، واقتراح السياسات العامة والإجراءات المناسبة للحد منها؛

(ب) دراسة موضوع الزواج المبكر والزواج القسري وتأثيره على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات في المنطقة العربية؛

(ج) بناء قدرات العاملين في مجال تقديم خدمات الحماية لضحايا العنف ضد المرأة عبر تطوير دراسات وأدوات تستند إلى المعايير الدوليّة الخاصة في هذا المجال؛

(د) تعزيز قدرات الآليات الوطنية لإدماج منظور النوع الإجتماعي في التشريعات والسياسات والخطط والبرامج الوطنية، من خلال تقديم التدريب والمساعدات التقنية والاستشارية والدراسات وتبادل الخبرات والدروس المستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال؛

(هـ) تعزيز قدرات البلدان الأعضاء على تفعيل ورصد تطبيق اتفاقيّة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وقرار مجلس الأمن 1325 (2000) حول المرأة والسلام والأمن، من خلال بناء قدرات الآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة وأعضاء البرلمان والمجتمع المدني، وتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال، والاستمرار في توعية صانعي القرار بالصكوك الدولية؛

(و) التحضير للمراجعة الإقليمية لإعلان ومنهاج عمل بيجين +20 بالتعاون مع الدول الأعضاء وبالشراكة مع جامعة الدول العربية وبالتنسيق مع المنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني المعنيّة ؛

(ز) إدراج مواضيع تتعلّق بأوضاع الفتيات والنساء اللاجئات والنازحات وبدور المرأة في المراحل الانتقاليّة ضمن أولويّات العمل المطروحة؛

(ح) العمل على تطوير البيانات الخاصة بالدور الاقتصادي للمرأة في المجتمع؛

(ط) التنسيق الدائم مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات الإقليميّة، خاصة جامعة الدول العربيّة ومنظمة المرأة العربيّة، وتدعيم الشراكة معها؛

(ي) موافاة الدول بشكل مستمر بالمعلومات والنتائج البحثيّة عن أفضل الممارسات والتجارب والمبادرات الناجحة المتعلّقة بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، من خلال الدراسات وورشات العمل المستجيبة للأولويّات الإقليميّة؛

(ك) الاستمرار في قياس أثر البرامج والأنشطة الجارية في مجال تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين ووضع خطط تطويريّة بهدف ملائمتها مع المتطلبات والأولويّات الوطنيّة.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

ألف- التقدم المحرز في مجال النهوض بالمرأة منذ الدورة الخامسة للجنة المرأة
(البند 4 من جدول الأعمال)

1- تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالنهوض بالمرأة في إطار برنامج عمل الإسكوا لفترة السنتين 2012- 2013 وتنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها الخامسة
(البند 4 (أ) من جدول الأعمال)

5- قدمت الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/ECW/2013/IG.1/3، عرضاً حول الأنشطة والبرامج التي اضطلع بها مركز المرأة في الإسكوا منذ انعقاد الدورة الخامسة للجنة المرأة، ومنها:

(أ) إعداد الدراسات والأبحاث: وأبرزها: "تعميم مفهوم النوع الاجتماعي في البلدان العربية: التجارب والدروس" (2013)[1]، ودراسة "عمل المرأة في المنطقة العربية: وقائع وآفاق" (2012)[2]، و"تعزيز مشاركة المرأة العربية في العمل السياسي: تحديات واقتراحات" (2013)[3]؛

(ب) عقد الاجتماعات والدورات التدريبية: وأبرزها اجتماع فريق الخبراء لاستعراض مشروع دراسة عمل المرأة في المنطقة العربية؛ واجتماعات الخبراء حول الآليات المبتكرة لدعم مشاركة المرأة السياسية، وحول إدماج منظور النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية. هذا بالإضافة إلى الدورات التدريبية التي عُقدت للبلدان الأعضاء؛

(ج) إصدار مواد إعلامية وفنية: تطرق العرض إلى أهم المنشورات والكتيبات والمواد الإعلامية التي أصدرها مركز المرأة وتوجهت إلى صانعي السياسات في المنطقة العربية من أجل تعزيز تمكين المرأة العربية؛ مثل المرأة في الإحصاءات (الصحة، التعليم، المشاركة الاقتصادية والمشاركة السياسية)؛

(1) http://www.escwa.un.org/arabic/information/publication.asp?PubID=1362.

(2) http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/E_ESCWA_ECW_12_1_A.pdf.

(3) http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/E_ESCWA_ECW_13_1_A.pdf.

(د) تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة الفنية للبلدان الأعضاء في المجالات التالية: قضايا المساواة بين الجنسين؛ إدماج منظور النوع الاجتماعي؛ صياغة الاستراتيجيات الوطنية للمرأة؛ إعداد التقارير بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ الرصد والتقييم؛ بناء مهارات القيادة؛

(هـ) تنفيذ مشاريع ميدانية وأنشطة مموّلة من خارج الميزانية: كاستكمال منشورات متكررة ينفذها المركز دورياً كل عامين لسلسلة المرأة العربية في التنمية وما يرتبط بها من اجتماعات للخبراء، بالإضافة الى مشاريع ميدانية لتعزيز الآليات الرامية الى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة)؛

6- وخلال المناقشات التي تلت العرض، دعا المشاركون إلى تحديد الدول الأعضاء المستفيدة من المشروع المتعلق بـ "بناء المؤسسات والقدرات في البرلمانات العربية، تنفيذاً لقرار مجلس الأمن 1325 (2000) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن". وقد تم توضيح أن هذا المشروع ينفذ بالشراكة مع الاتحاد البرلماني الدولي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في سبعة من البلدان الأعضاء التي تعرضت لنزاعات أو تحولات سياسية، وهي: تونس، والعراق، وفلسطين، ولبنان، وليبيا، ومصر، واليمن.

7- وتطرق الحضور إلى طبيعة وإستراتيجية تقديم الدعم الفني والخدمات الاستشارية من قبل الإسكوا في مجالات تلبي طلبات الدول الأعضاء، مع التوضيح بأن الخدمات الاستشارية تتمحور حول تعزيز وبناء القدرات وتقديم المشورة التقنية حول قضايا النوع الاجتماعي وحقوق المرأة.

2- الإجراءات التي اتخذتها البلدان الأعضاء في مجال النهوض بالمرأة تنفيذاً لتوصيات لجنة المرأة في دورتها الخامسة
(البند 4 (ب) من جدول الأعمال)

8- في إطار هذا البند، قدم ممثلو الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين الجمهورية العربية السورية والسودان والعراق وعُمان وفلسطين والكويت ولبنان ومصر والمغرب واليمن عروضاً مرئية وشفهية حول الإجراءات التي اتخذتها بلدانهم لتنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها الخامسة والتحديات التي واجهتها في هذا الصدد.

9- واستعرض ممثلو هذه البلدان الإجراءات المتَّخَذة في مجال تمكين المرأة الريفية، ومنها وضع الاستراتيجيات الوطنية واستحداث مراصد وصناديق خاصة بالمرأة الريفية، وتنفيذ برامج التنمية الريفية المتكاملة التي تتضمن برامج موجهة للمرأة في الأرياف، واستحداث مراكز لتقديم الخدمات وتنفيذ أنشطة لبناء القدرات ونشر التوعية والتدريب في المناطق النائية. كما أشار بعض ممثلي البلدان إلى الإجراءات المتخذة في مجال إدماج منظور النوع الاجتماعي، ومنها وضع الخطط والاستراتيجيات لإدماج هذا المنظور على جميع المستويات المؤسساتية أو ضمن بعض القطاعات ذات الأولوية للمرأة، وفي الاستراتيجيات الوطنية عامة، والاستراتيجيات الخاصة بالمرأة تحديداً؛ إضافة إلى تأسيس وحدات وشبكات النوع الاجتماعي في الإدارات والمؤسسات الرسمية، ومدها بوسائل العمل والإنتاج، وبناء قدرات العاملين والعاملات فيها. كما أشار بعضهم إلى إدماج منظور النوع الاجتماعي في المسوحات الوطنية والقطاعية والدراسات والموازنات العامة، وإلى تأسيس قواعد بيانات إحصائية مصنفة حسب الجنس.

10- وركز بعض ممثلي البلدان في عروضهم على الإجراءات المتعلقة بمناهضة العنف ضد المرأة، لا سيما وضع الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بذلك وإعداد مشاريع القوانين لمكافحة العنف الأسري ضد المرأة، وإقرار نظام الإحالة للنساء ضحايا العنف، وإنشاء مراكز الرصد والمتابعة ومراكز لتلقي شكاوى النساء المعنفات، ومراكز الإيواء وتقديم الخدمات للنساء الناجيات من العنف، إضافة إلى وضع قوانين أخرى تشمل منع الاتجار بالنساء وتعديل قوانين العقوبات بهذا الخصوص.

11- أما الإجراءات والتدابير المتخذة لتعزيز مكانة المرأة في مواقع القرار في البلدان الأعضاء، فكان أبرز ما عرض منها اعتماد نظام الحصة (الكوتا) في المجالس التمثيلية ولا سيما المجالس المحلية ومجالس المحافظات والبرلمانات، إضافةً إلى تدابير التمييز الإيجابي لصالح المرأة في قضايا الأمومة والمرأة العاملة.

باء- قضايا إقليمية

1- أطر القضاء على العنف ضد المرأة في الدول العربية: القوانين الوطنية والمعايير الدولية (البند 5 (أ) من جدول الأعمال)

12- قدمت الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/ECW/2013/IG.1/4، عرضاً حول أطر القضاء على العنف ضد المرأة في المنطقة العربية، كما أجرت مقارنة بين المعايير الدولية والوطنية في هذا المجال. فالمعايير الدولية في مجال مكافحة العنف ضد المرأة تقوم على مبدأ العناية الواجبة، والتي تترجم بإطار الأمم المتحدة النموذجي حول مكافحة العنف ضد المرأة. وقد حددت المبادىء والأدوات وواجبات البلدان في مجال مكافحة العنف ضد المرأة بخمس أولويات، هي: تعزيز الحق في حياة خالية من العنف؛ ومنع حدوث العنف والحماية منه؛ والتحقيق فيه؛ والمعاقبة عليه؛ وتقديم التعويضات للضحايا.

13- وبينت دراسات الإسكوا أنه قد تم إنشاء آليات رسمية لمكافحة العنف ضد المرأة في البلدان العربية كوحدات الشرطة المتخصصة، وتعيين عناصر في الشرطة من الإناث، ووضع استراتيجيات وطنية للقضاء على العنف ضد المرأة. ومع ذلك، يكمن التحدي في غياب قوانين شاملة تحمي المرأة من الجرائم المرتكبة بحقها. فالقوانين السارية لا تعالج العنف ضد المرأة من جميع جوانبه وبكافة مستوياته، كما أن البلدان الأعضاء تركز على تجريم العنف أكثر مما تركز على الوقاية من وقوعه، أو على حماية ضحاياه، أو التعويض عليهن، أو إعادة حقوقهن المسلوبة.

14- وعلى الرغم من أن القوانين الجنائية في معظم البلدان الأعضاء تجرّم بعض أشكال العنف ضد المرأة، فإن نظمها القانونية بشكل عام لا تتماشى تماماً مع الأولويات الخمس ومعايير العناية الواجبة، والإطار النموذجي لها. أما في موضوع حماية ضحايا العنف، فبالرغم من الخدمات العديدة المتوفرة للنساء الناجيات من العنف، كخدمات الخطوط الساخنة والإيواء والخدمات الطبية والقانونية والاستشارية، فإن عدم توفر نظام إحالة متكامل في معظم البلدان يحول دون تأمين الحماية المناسبة والفعالة لضحايا العنف ضد المرأة.

15- وخلال المناقشات التي تلت العرض، أشار المتحدثون إلى ضرورة معالجة قضية العنف ضد النساء والفتيات في حالات السلم والحرب، وإلى أهمية التطرق لما تعانيه النساء اللاجئات والنازحات من عنفٍ في ظلّ الحروب والنزاعات المسلحة السائدة في بعض بلدان المنطقة، وأهمية إشراك الرجال والفتيان في الجهود الرامية لمكافحة العنف ضد المرأة. كذلك، أشارت الوفود المشاركة إلى إعمال قوانين وإنشاء محاكم

متخصصة بقضايا العنف ضد المرأة؛ وتطرقت إلى ضرورة تمكين المرأة وتثقيفها قانونياً للحد من حالات إفلات الجاني من العقاب بسبب تنازل المرأة عن حقوقها، والتأكيد على أن هذا حق المجتمع وليس حق المرأة وحدها فحسب. وتم التوافق على أهمية العمل المشترك، سواءً على صعيد الحكومات أو منظمات المجتمع المدني أو الأفراد، وضرورة بناء الشراكات والتعاون مع المنظمات الدولية من أجل تمكين المرأة.

2- دمج قضايا النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية في البلدان العربية
(البند 5 (ب) من جدول الأعمال)

16- قدمت الأمانة التنفيذية، في إطار هذا البند، عرضاً حول المبادرات والتجارب الوطنية في مجال إدماج منظور النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية في البلدان العربية. واستهل العرض بالتشديد على أن مسألة إدماج منظور النوع الاجتماعي، بعد مرور حوالي 20 عاماً على انعقاد مؤتمر بيجين، لم تعد مجرّد خيار بل أضحت أداةً استراتيجية ضرورية لتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. وركز العرض على أبرز التحديات والعقبات التي تواجه الآليات الوطنية في عملية إدماج منظور النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية، وطرح توجهات وتوصيات مستخلصة من عدد من التجارب الناجحة، أبرزها الاستمرار في بناء قدرات وحدات النوع الاجتماعي في الوزرات والمؤسسات الحكومية وحث الدول على اعتماد ميزانيات مراعية للنوع الاجتماعي.

17- وتطرق العرض أيضاً إلى مراحل إعداد دراسة "تعميم مفهوم النوع الاجتماعي في البلدان العربية: التجارب والدروس"، مع التنويه بأن منهجية الدراسة اعتمدت، ولأول مرة، على عملية تشاركية مع البلدان الأعضاء، وذلك من خلال اجتماع خبراء تشاوري هدف إلى مناقشة الاستبيان الذي اعتمدت عليه الدراسة بشكل أساسي، وعرض التجارب الوطنية وتعميم الممارسات الجيدة وتبادل الخبرات في مجال إدماج منظور النوع الاجتماعي.

18- وخلال المناقشات التي تلت العرض أشارت ممثلة وفد سلطنة عُمان إلى الإجراءات المتخذة في السلطنة لإدماج منظور النوع الاجتماعي، حيث أن الدستور لا يفرق بين رجل أو امرأة، مشيرةً إلى عدة مبادرات لدعم المرأة الريفية، وإعداد الإحصاءات المصنفة حسب الجنس، وإنشاء لجنة لمتابعة تطبيق اتفاقية القضاء على جميع اشكال العنف ضد المرأة (سيداو) في عُمان.

19- وقدمت ممثلة الوفد المغربي تجربة المملكة المغربية في إدماج منظور النوع الاجتماعي وخاصة من خلال إعداد ميزانيات مراعية للنوع الاجتماعي. أما ممثلة وفد جمهورية السودان، فقد نوهت بأهمية الدراسة وأشارت إلى أن مسألة الإدماج يجب أن تعمَّم على القطاع الخاص وليس المؤسسات الحكومية فقط، لا سيما وأن أكثر النساء يعملن في مؤسسات خاصة. وأشارت الوفود المشاركة إلى ضرورة إعادة تقييم ما نعنيه بالنوع الاجتماعي وإدماج منظور النوع الاجتماعي تلبية لاحتياجات الرجال والنساء.

جيم- قضايا دولية

1- المرأة العربية والمساواة بين الجنسين في خطة التنمية لما بعد عام 2015
(البند 6 (أ) من جدول الاعمال)

20- استعرضت الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/ECW/2013/IG.1/5، المسار الدولي لإعداد خطة التنمية لما بعد عام 2015، وما تم إنجازه خلال المشاورات الدولية والإقليمية والوطنية. وجرى تقييم الأهداف الإنمائية للألفية من حيث مواطن القوة والضعف بشكل عام، فكانت إشارة إلى أهمية هذه الأهداف والغايات القابلة للقياس والمقيدة بحدود زمنية كرؤية مشتركة ساهمت في توجيه الأولويات العالمية والوطنية للتنمية. أما مواطن الضعف فتظهر في اعتماد النهج التوجيهي في تحديد الأولويات والتحديات والاستراتيجيات، وعدم تفعيل المبادىء والقيم التي نص عليها إعلان الألفية، والتركيز على النتائج مقابل إغفال وسائل التنفيذ، وعدم ربط الأهداف الإنمائية للألفية بالالتزامات القانونية الدولية.

21- وأشار العرض إلى ما تم التوافق عليه خلال اجتماعات ومشاورات فريق الشخصيات البارزة لناحية الأولويات والمبادىء الأساسية المقترحة لخطة التنمية لما بعد عام 2015. فالأولويات في أهداف هذه الخطة هي تحقيق النمو الاقتصادي، والاحتواء الاجتماعي، والاستدامة البيئية. أما المبادىء الثلاثة التي يجب أن تكون أساساً لإطار التنمية لما بعد عام 2015 فهي حقوق الإنسان، والمساواة، والحكم الرشيد. وبما أن المساواة بين الجنسين هي ركن أساسي لإعمال هذه المبادئ الثلاثة، فقد تم اقتراح اعتمادها كنهج قائم بذاته، أي تضمين خطة التنمية هدفاً يُعنى بالمساواة بين الجنسين، واعتماد نهج شامل لجميع القطاعات من خلال تعميم مفهوم المساواة بين الجنسين في كافة الأهداف والغايات والمؤشرات، أو اعتماد نهج ثنائي يجمع بين النهجين السابقين.

22- أما على الصعيد الإقليمي، فقد تمت الإشارة إلى التقدم المحرز والتحديات التي تواجه البلدان العربية في تحقيق الاهداف الإنمائية للألفية. واستناداً إلى الدروس المستفادة في هذا المجال، تم اقتراح التوصيات التالية:

(أ) التعجيل في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية (باعتبار الهدف 3 متقاطعاً مع جميع الأهداف) للالتزام بالموعد النهائي المحدد بحلول عام 2015 من خلال تحديد عدد من التدخلات الواقعية الرامية إلى تحقيق الأهداف المعلنة، وتبيان التحديات الرئيسية التي تعوق إنجازها، وإيجاد حلول للقضايا ذات الأولوية؛

(ب) ملائمة الأهداف والغايات الوطنية والمحلية مع الالتزامات القانونية للدول بموجب المعاهدات الدولية والاستراتيجيات الوطنية للتنمية؛

(ج) وضع إطار للرصد والمراجعة والمساءلة يتضمن آليات وطنية تشمل الجميع، وتبيّن بوضوح دور جميع الجهات المعنية، بما فيها المجتمع المدني والآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة؛

(د) تفعيل دور الآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة من خلال إشراكها في المناقشات الدولية حول إطار ما بعد عام 2015، وفي المواقف التي اتخذتها البلدان والجهات الفاعلة المعنية، لضمان جعل أولويات المرأة العربية جزءاً من الالتزامات الإنمائية في الفترة المقبلة؛

(هـ) مشاركة الآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة في عملية التنمية لما بعد عام 2015 على الصعيدين الوطني والإقليمي، ولاسيما في تكييف الأهداف والغايات والمؤشرات بحيث تأتي نتيجة للتوفيق بين المبادئ المتفق عليها دولياً والخصائص الإقليمية والوطنية.

23- وخلال النقاش، أشارت ممثلة المملكة العربية السعودية إلى الإنجازات المحققة في مجالات الصحة وخفض نسبة الأمية بين الإناث وارتفاع عدد خريجات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. كما أشارت وإلى وجود 30 امرأة في مجلس الشورى يشكلن نسبة 20 في المائة من أعضاء المجلس، وإلى أن المرأة السعودية سوف تترشح في انتخابات المجالس البلدية لعام 2014. أما ممثلة السودان، فقد نوهت إلى أن جمهورية السودان قد أجرت مشاورات وطنية حول أجندة التنمية لما بعد عام 2015، وأكدت على أهمية التطرق إلى الأولويات الوطنية وضرورة وجود ملكية وطنية للأهداف الألفية. ووجهت ممثلة الإمارات العربية المتحدة سؤالا حول وجود قاعدة بيانات لأهداف التنمية لما بعد عام 2015، كما استفسرت عن الإجراءات المتبعة لبناء تلك القاعدة في حال عدم توفرها.

24- وقد أشارت ممثلة الجمهورية العربية السورية إلى أن البيانات الكمية لا تعتبر مؤشراً هاماً في معظمها لأنها تعكس التغيير في أدوار المرأة دون أن تعكس عملية التمكين. لذا، فعلى البلدان التفكير بمؤشرات أخرى بعد أجندة التنمية لما بعد عام 2015. وركزت ممثلة دولة فلسطين على ضرورة تطبيق الكوتا النسائية الداعمة للمرأة لتصحيح الخلل التشريعي، وإلى أهمية وجود وزارة مختصة بالمرأة في هذا المجال.

25- وركزت ممثلة دولة الكويت على أن الآليات المؤسساتية لا تكفي حيث أن أكثر البلدان العربية تضمُّ وزارة للمرأة لكن النتائج ليست جيدة، فالمهم هو الاستناد إلى المواثيق الدولية. ففي الكويت مثلاً، لا تستند المحاكم إلى اتفاقيات سيداو وحقوق الطفل. أما بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فهناك تفاوت بين البلدان في التطبيق، ويجب عدم التعميم حول الإنجازات والتحديات بل المطلوب تحديد الدول بالاسم في التقارير الإقليمية الصادرة عن الأمم المتحدة.

26- وأكدت ممثلة الجمهورية اللبنانية على أن الحكم الرشيد والديمقراطية يؤديان إلى مشاركة أكثر فعالية للمرأة في العملية السياسية وتمثيل أكبر لها على المستوى الوطني. كما أكدت ممثلة المملكة المغربية على ضرورة دمج الفئات المهمشة والمستضعفة في أجندة التنمية لما بعد عام 2015، وأهمية إنشاء صناديق وطنية لتلبية احتياجات هذه الفئات، مثل صندوق التكافل العائلي للمرأة المطلقة في المغرب.

27- وأوضحت الأمانة التنفيذية أن هناك نقاشاً حالياً لتطوير قاعدة للبيانات حول المؤشرات الجديدة التي سيتم وضعها عند الاتفاق على الأهداف الإنمائية لما بعد عام 2015. كما أشارت إلى أن الهدف من عرض وثيقة "المرأة العربية والمساواة بين الجنسين في خطة التنمية لما بعد عام 2015" ليس تقييم التقدم المحرز في تطبيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية، وإنما تسليط الضوء على النقاشات الدولية الجارية حول المساواة بين الجنسين في أجندة التنمية المستقبلية، وعلى أهمية إشراك الآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة في تحديد الأهداف الإنمائية وإدراج أولويات المرأة العربية في تلك النقاشات.

2- التحضيرات القائمة في سياق استعراض 20 عاماً من التقدم المحرز في تنفيذ إعلان بيجين ومنهاج العمل (بيجين+20)
(البند 6 (ب) من جدول الأعمال)

28- قدمت الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/ECW/2013/IG.1/CRP.1، عرضاً تضمن نبذة عن إعلان ومنهاج عمل بيجين ومجالات الاهتمام الحاسمة الإثني عشر، موضحة أهم الاستراتيجيات المتعلقة بكل مجال، وإجراءات المراجعة الإقليمية لتنفيذ منهاج عمل بيجين في الدول العربية التي تجري كل خمس

سنوات منذ عقد المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في عام 1995. كما عُرضت الخطوات التحضيرية التي ستتبع لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد عشرين عاماً: بيجين+20، وتشمل: (1) تصميم استبيان للدول الأعضاء يتضمن مذكرة توجيهية لإعداد التقارير الوطنية وإرشادات بشأن مضمون العروض الوطنية؛ (2) عقد ورشة عمل إقليمية بمشاركة ممثلي الآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة لمناقشة الاستبيان الذي أعدته هيئات الأمم المتحدة واللجان الإقليمية وضمنته مؤشرات واضحة لتحديد الإنجازات الوطنية بشكل دقيق وتفصيلي، ولتقديم الإرشادات حول تحضير التقارير الوطنية؛ (3) إعداد تقارير وطنية تلقي الضوء على التقدم المحرز في مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر في منهاج عمل بيجين، والقضايا المتعلقة بالبيانات والإحصاءات، والفرص والتحديات التي تواجه تنفيذ منهاج العمل؛ (4) تنظيم لقاء تشاوري مع أصحاب المصلحة من أخصائيين وخبراء وممثلين للمجتمع المدني بهدف إدماج منظور المجتمع المدني في تقييم التقدم المحرز؛ (5) عقد اجتماع رفيع المستوى لمناقشة النتائج الأولية للتقرير الإقليمي بالاعتماد على التقارير الوطنية لتحديد التقدم المحرز في المنطقة العربيّة في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد عشرين عاماً؛ (6) عرض التقرير العربي الموحد من خلال لجنة وضع المرأة في دورتها التاسعة والخمسين.

29- وقد أكدت ممثلة الأردن على التزام بلدها بإصدار تقارير حول اتفاقية سيداو وإعلان ومنهاج عمل بيجين وأهداف الألفية الإنمائية، وطرحت مجموعة من التساؤلات حول مدى إمكانية إيجاد شراكات حقيقية بين القطاعين الحكومي والخاص، وإمكانية النجاح في التشبيك والمنحى التشاركي، ومدى نجاح الدول الأعضاء في إيجاد تشبيك بين النساء لتحقيق مصالحهن، وبناء قواعد بيانات موحدة تساعد في الحصول على المعلومات، والقدرة على قياس جودة الخدمات المقدمة للنساء ضحايا العنف وذوي الاحتياجات الخاصة والمعيلات للأسر وكبيرات السن.

30- أما ممثلة السودان فقد دعت إلى ربط كامل لمنهاج عمل بيجين بأجندة التنمية، مشيرة إلى ضرورة تقييم منهاج العمل لتبيان مدى تلبيته للاحتياجات الوطنية. كما أكدت على الحاجة للشراكات والمشاورات بين البلدان ولإدراج القضايا الناشئة وآثارها على النساء وبلورة الشراكات الدولية لتحقيق وإنفاذ منهاج عمل بيجين. واقترحت ممثلة الجمهورية العربية السورية أن تتألف عضوية الآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة والوفود المشاركة في الاجتماعات من أعداد متساوية من الجنسين، وأوصت بأن ترعى الإسكوا هذه المبادرة.

31- وركزت ممثلة الكويت على طبيعة المعايير التي يقاس بها تقدم الدول في مجال النهوض بوضع المرأة وتمكينها من أجل المشاركة في العملية التنموية؛ فقياس تقدمها لا يقتصر فقط على الاستبيانات، بل لا بد من وجود معايير ومؤشرات تؤكد التزام البلد بالتوصيات. وطلبت ممثلة مصر توضيح المجالات الواجب التركيز عليها في التقرير الوطني، وأكدت على أهمية العمل على تغيير الأنماط الفكرية السائدة لدى صناع القرار. كما أكدت ممثلة تونس على أهمية إشراك الرجل في التصدي لمشاكل المرأة من منطلق إدماج منظور النوع الاجتماعي في الأنشطة كافة. وأشارت ممثلة سلطنة عُمان إلى غياب بعض البيانات الخاصة بالسلطنة في جداول الإحصاءات الموزعة من قبل الإسكوا.

دال- برنامج العمل لفترة السنتين 2014-2015 في مجال النهوض بالمرأة
(البند 7 من جدول الأعمال)

32- استعرضت الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/ECW/2013/IG.1/6، برنامج العمل المعتمد لفترة السنتين 2014-2015 في مجال النهوض بالمرأة، بما يتضمنه من إنجازات متوقعة ومؤشرات إنجاز،

والخطة الاستراتيجية لتنفيذ البرامج في نطاق الرؤية المستقبلية لإدارة مركز المرأة وفي إطار التحديات التي تواجهها المنطقة العربية حالياً وتبعاتها على أوضاع المرأة وحقوقها. وبدأ العرض بنبذة عن مركز المرأة الذي أنشئ في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2003 عملاً بالقرار 240 (د-22) المؤرّخ 17 نيسان/أبريل 2003، ورُفع إلى مستوى إدارة عملاً بالقرار 293 (د-26) المؤرّخ 19 أيار/مايو 2010. ويضم فريق العمل خبراء في قضايا المساواة بين الجنسين من اختصاصات متعددة، وتتلخص رؤيته في العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين، والمساهمة في تعزيز احترام حقوق المرأة حسب الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية، والتشجيع على تبادل الدروس المستفادة بين البلدان الأعضاء بالإسكوا.

33- وتتلخص إنجازات المركز في إعداد دراسات وبحوث وفق الأولويات الإقليمية والدولية، وتوثيق التعاون والتنسيق مع الآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة، وتطوير برامج لبناء القدرات، منها على سبيل المثال: تدريب 120 موظفاً على تفعيل قرار مجلس الأمن 1325؛ وتدريب 400 موظف على إدماج منظور النوع الاجتماعي وعلى بنود اتفاقية سيداو؛ وتخصيص مبلغ 000 500 دولار أمريكي من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة (DESA) يدعم تنفيذ مشروع يتعلق بـ "بناء المؤسسات والقدرات للبرلمان العربي لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 المتعلق بالمرأة والسلام والأمن". وأكدت الأمانة التنفيذية أن الإسكوا هي اللجنة الإقليمية الوحيدة من منظمات الأمم المتحدة التي أطلقت منظور إدماج النوع الاجتماعي داخل المؤسسة.

34- وأشارت الأمانة التنفيذية إلى التحديات التي تواجه المركز، ومنها النقص في الموارد البشرية والمالية، وصعوبة إدماج النوع الاجتماعي في البرامج بالرغم من توفر الإرادة والدعم من الإدارة العليا، إلى جانب تحديات على مستوى القضايا الإقليمية، فلا تزال المساواة بين الجنسين هدفاً صعب المنال، إذ تؤثر الصراعات القائمة وانعدام الأمن وضعف الإرادة السياسية سلباً على أوضاع المرأة، بالإضافة إلى صعوبة توفر مؤشرات وبيانات مصنّفة حسب الجنس.

35- وذكرت الأمانة التنفيذية أن الأولويات الإقليمية والقضايا الطارئة تتلخص في وضع سياسات وقوانين مستجيبة لحقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولوضع المرأة في النزاعات والمراحل الانتقالية، في ضوء مراجعة إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد عشرين عاماً وفي إطار أجندة التنمية لما بعد عام 2015.

36- كما عرضت استراتيجيات التنفيذ المتعلقة بزيادة الدعم الفني لتعزيز قدرات الآليات الوطنية وسائر الجهات المعنية بالنهوض بالمرأة؛ وإعداد دراسات معمقة حول أولويات المرأة العربية وربطها بالسياسات العامة؛ وتطوير منهجيات البحث وأدوات التدريب؛ وتوفير أدوات التوعية والدعم؛ وتبادل المعرفة والتجارب حول إدماج منظور النوع الاجتماعي وتعزيز المساواة بين الجنسين وتنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة؛ وتعزيز التعاون وبناء الشراكات بين جميع الأطراف المعنية والعمل الوثيق مع كافة الأقسام بهدف إدماج منظور النوع الإجتماعي في عمل الإسكوا وهيئات الأمم المتحدة، وبالأخص هيئة الأمم للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ولجان الأمم المتحدة الإقليمية الأخرى، والمنظمات الحكومية الإقليمية وبالأخص جامعة الدول العربية ومنظمة المرأة العربية، ومراكز الأبحاث ولا سيما مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) ومركز كارنيغي للشرق الأوسط ومعهد دراسات جامعة نيويورك في أبوظبي، إضافة إلى منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

37- واستعرضت الأمانة التنفيذية برنامج عمل المركز لفترة السنتين 2014–2015 الذي يركز على الحد من التفاوت بين الجنسين؛ وتشجيع تبادل الخبرات والدروس المستفادة بين البلدان الأعضاء؛ والمساهمة في ترسيخ احترام حقوق المرأة بما يتماشى مع الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية. أما الإنجازات المتوقعة فهي:

(أ) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على اعتماد سياسات وتشريعات وميزانيات مراعية للفوارق بين الجنسين من أجل تحقيق المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة؛

(ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على مكافحة العنف على أساس النوع الاجتماعي من خلال سن التشريعات ووضع خطط العمل الوطنية؛

(ج) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على اعتماد وتنفيذ سياسات الحكم والتنمية الوطنية القائمة على قاعدة المساواة في المشاركة بين الرجل والمرأة، مع التركيز على تحسين مكانة المرأة في عمليات صنع القرار الديمقراطية.

38- وأبرز المخرجات المتوقعة من برنامج العمل لفترة السنتين هي: عقد اجتماعات الدورة السابعة للجنة المرأة؛ إصدار تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في المنطقة العربية: بيجين+20، وحول قضايا إنمائية رئيسية متعلقة بالنهوض بالمرأة في المنطقة العربية؛ إصدار مطبوعات أخرى، كتقرير وضع المرأة العربية: القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية، ودراسة سلسلة المرأة والتنمية حول الزواج المبكر في المنطقة العربية، ودراسات حول المرأة ومجتمع المعرفة في المنطقة العربية، وحول العنف ضد المرأة في المنطقة العربية: الوضع الراهن والأطر المؤسسّية، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في ظل النزاعات في المنطقة العربية، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الفلسطينية، إلى جانب مواد فنية ومنشورات أخرى.

39- ومن النواتج المتوقعة للبرنامج أيضاً عقد اجتماعات لفرق الخبراء تتناول المواضيع التالية: الزواج المبكر في المنطقة العربية؛ القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية في المنطقة العربية؛ التقدّم في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في المنطقة العربية؛ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في ظل النزاعات في المنطقة العربية. كما سينظم المركز احتفالاً لإطلاق تقرير وضع المرأة العربية: القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية، وسيحتفل باليوم العالمي للمرأة.

40- يضاف إلى ما سبق، تقديم خدمات استشارية للدول الأعضاء في دمج قضايا المساواة بين الجنسين ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات والقرارات الدولية بشأن المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة؛ وعقد دورات تدريبية وحلقات دراسية وورشات عمل حول استخدام وسائل الإعلام في تمكين المرأة في المنطقة العربية، وحول المرأة ومجتمع المعرفة في المنطقة العربية؛ وتنفيذ بعض المشاريع الميدانية كبناء القدرات المؤسسية للبرلمانات العربية وغيرها من الجهات المعنية في تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، ومشروع إنشاء مرصد للمرأة في المنطقة العربية.

هاء- موعد ومكان انعقاد الدورة السادسة للجنة المرأة
(البند 8 من جدول الأعمال)

41- اتفق المجتمعون على عقد الدورة السابعة للجنة المرأة في عام 2015 في بيروت، ما لم تتقدم دولة أخرى من الدول الأعضاء بطلب لاستضافتها. وقد أبدت مندوبة فلسطين ترحيبها المبدئي بعقد الدورة في دولة فلسطين.

واو- ما يستجد من أعمال
(البند 9 من جدول الأعمال)

42- لم ترد أي أعمال إضافية في إطار هذا البند.

زاي- اعتماد توصيات لجنة المرأة عن دورتها السادسة
(البند 10 من جدول الأعمال)

43- تم عرض ومناقشة التوصيات واعتمدت بعد إجراء بعض التعديلات اللازمة.

ثالثاً- تنظيم الدورة

ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها

44- عقدت لجنة المرأة في الإسكوا دورتها السادسة باستضافة كريمة من حكومة دولة الكويت، في الفترة من 4 إلى 5 كانون الأول/ديسمبر 2013. وقد توزعت أعمال الدورة على أربع جلسات.

باء- الافتتاح

45- ألقت الدكتورة ريما خلف، وكيلة الأمين العام والأمينة التنفيذية للإسكوا، كلمة في افتتاح الدورة السادسة للجنة المرأة أشارت فيها إلى ما تشهده بلدان المنطقة العربية من تحوّلات كبرى، انطلقت من إرادة شعوب تتطلّع إلى بناء نظم ديمقراطية تصون حقوق الإنسان وكرامته وتحقق العدالة الاجتماعية، وأن حقوق المرأة جزء من هذا الحراك الذي يقوم على مبدأ المواطنة المتساوية للجميع، ويخشى الكثيرون من حدوث تراجع في مكتسبات ناضلت المرأة من أجلها على مدى عقود طوال. وأكدت أن قضية المرأة هي مسيرة كفاح متواصل، وقد تمر بانتكاسات وصعوبات آنية، لكنها تبقى قضية محورية لكل مجتمع عازم على تحقيق الحياة الفضلى لجميع أبنائه وبناته. كما أشارت إلى المواضيع التي ستناقشها الدورة، والتي تحل في صدارة الأولويات العالمية والإقليمية، كمراجعة التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور عشرين عاماً: بيجين+20، وما اتفق عليه من مجالات حاسمة للنهوض بالمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، رغم التحديات الوطنية والإقليمية والدولية الجسيمة التي ما تزال قائمة في هذه المجالات، مما يتوجب تحديدها كخطوة أولى نحو اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ التزامات البلدان بقضية المرأة.

46- ونوهت الدكتورة خلف بما حققته المنطقة العربية من تقدم ملحوظ في تحسين صحة الأمهات وتحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم. وعلى الرغم من هذا، تبقى مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية محدودة مقارنة بمناطق أخرى في العالم، وما يرتبط بها من عدم المساواة في الأجور والفرص، ومشاركتها في العمل السياسي متدنية في معظم البلدان العربية. ولا شك أن للمرأة العربية نصيباً كبيراً من المعاناة بسبب تدهور الأمن والسلم وتزايد العنف، وخصوصاً في البلدان التي تشهد حروباً ونزاعات حيث تكون هي الضحية الأولى. وتبقى

فلسطين مثالاً فريداً في المنطقة العربية والعالم، حيث لا يزال الاحتلال الإسرائيلي بإجراءاته التعسفية يثقل كاهل المرأة الفلسطينية بأعباء إضافية، ويهدم كلَّ أمل لها في النمو والتقدم ما دام يحرمها من أبسط حقوقها الإنسانية.

47- وأكدت الدكتورة خلف على أن العنف ضد المرأة مشكلة عالمية تتخذ أشكالاً متنوعة وتتسبب في معاناة كبيرة للنساء وأسرهن ومجتمعاتهن المحلية؛ لذا فقد بات لزاماً علينا مواجهته والقضاء عليه بالوعي المجتمعي والإرادة السياسية والموارد الكافية. كما أكدت أن الإسكوا تولي اهتماماً خاصاً بهذا الموضوع، وتعمل مع المنظمات الدولية والإقليمية لدعم البلدان العربية في تطوير بناها التشريعية واعتماد السياسات لمكافحة هذه الآفة. وأشارت إلى ضرورة الاستفادة من وضع إطار للتنمية لما بعد عام 2015 كفرصة لطرح قضية المرأة العربية واحتياجاتها ضمن الالتزامات الإنمائية للفترة المقبلة، علماً أنّ مشروع التنمية لن ينتهي في عام 2015، بل هو نهجٌ شاملٌ سيتواصل في إطار جديد نحو تحقيق تنمية إنسانية شاملة لجميع فئات المجتمع، نساءً ورجالاً.

48- وأكدت أيضاً على أن هذا الاجتماع يهدف إلى تعزيز دور المرأة من أجل مشاركة سياسية واجتماعية واقتصادية فعالة، تكريساً لحقوقها ولمبدأ المساواة بين الجنسين. فمشاركة المرأة السياسية لن تتحقق ما لم تدعمها مشاركة اقتصادية قوية؛ والمشاركة الاقتصادية للمرأة لن تكتمل إلا بالقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضدها. كما أن تمكين المرأة من الشروط الأساسية التي يتوقف عليها نجاح أي جهد تبذله الحكومات ومنظمات المجتمع المدني لحل النزاعات، والنهوض الاقتصادي، وتحقيق العدالة لتستفيد من ثمارها فئات المجتمع كافّة.

49- وأكدت الشيخة لطيفة الفهد السالم الصباح، رئيسة لجنة شؤون المرأة في دولة الكويت، في كلمتها على أهمية عقد الدورة السادسة للجنة المرأة في ظل الظروف والتحديات الطارئة التي تمر بها الأمة العربية، وما لها من انعكاسات على المرأة العربية. وأعلنت عن مبادرة لتشكيل لجنة تتوجه إلى البلدان العربية التي تعاني حالياً من ظروف سياسية وأمنية طارئة، بهدف دراسة احتياجاتها ومساعدتها "لتشارك المرأة آلامها ومعاناتها، وتتعرف على همومها، وتتلمس مشاكلها، وتضع دراسة متكاملة لاحتياجاتها عن قرب، وتحشد لها الجهود لمساعدتها، وتتبنى قضيتها في المحافل العربية والدولية، وتقدم لها الحلول العاجلة"، متمنيّةً أن تلقى هذه المبادرة قبولاً لتفعيلها والعمل بها. كما أكدت على تركيز الجهود في دولة الكويت على حماية حقوق المرأة والطفل، والقضاء على كافة أشكال العنف، ومحاربة الفقر والأمية، وتوفير كافة أوجه الدعم لتمكين المرأة وزيادة مشاركتها في صنع القرار وتوفير فرص متكافئة لها في جميع المجالات.

50- كذلك، أشادت الدكتورة ذكرى الرشيدي، وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل في دولة الكويت، بدور اللجنة في تطوير أوضاع المرأة العربية من خلال الدعم الفني والبحثي لكافة القضايا والمشكلات ذات الصلة، والاهتمام بقضايا تمكين المرأة الريفية، وتفعيل مشاركة المرأة العربية في النواحي الاقتصادية والسياسية، وتدريب المرأة على استخدام تكنولوجيا المعلومات، والعمل الجادّ لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين. وأشارت إلى أهمية رصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وتقييم ما تحقق من مكتسبات وإنجازات وما زال قائماً من تحديات وأولويات بعد عشرين عاماً على مؤتمر بيجين. وشددت السيدة الرشيدي في كلمتها على أهمية استمرار التعاون الإقليمي بين الدول الأعضاء بالإسكوا، ومع المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجال النهوض بالمرأة العربية. كما نوّهت بما أنجزته الإسكوا من دراسات وتقارير وما قدّمته من دعم فني وتدريب مما انعكس إيجاباً على الجهود الرامية إلى تحسين أوضاع المرأة العربية.

جيم- الحضور

51- شارك في الدورة ممثلون وممثلات عن الآليات الوطنية والوزارات والمجالس واللجان المختصة بالمرأة من جميع البلدان العربية، بصفة خبراء حكوميين. كما شارك بصفة مراقب ممثلون وممثلات عن البرامج والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، ومنظمات حكومية وغير حكومية، دولية وإقليمية، معتمدة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمات حكومية أخرى، وشبكات وطنية وإقليمية، وعدد من مراكز الأبحاث الناشطة في هذا المجال، وبعض الجهات المانحة الوطنية والإقليمية الثنائية والمتعددة الأطراف، بالإضافة إلى مجموعة من الخبراء والاستشاريين والأكاديميين.

دال- انتخاب أعضاء المكتب

52- تنص المادة 18 من النظام الداخلي للإسكوا على أن "تتولى الدول الأعضاء رئاسة الهيئات الفرعية بالتناوب، وحسب الترتيب الأبجدي باللغة العربية، المعمول به في الأمم المتحدة، وتنتخب تلك الهيئات سائر أعضاء مكاتبها ما لم تقرر اللجنة غير ذلك". وعملاً بهذه المادة، تولت دولة العراق رئاسة الدورة السادسة للجنة المرأة، خلفاً لجمهورية السودان التي تولت رئاسة الدورة الخامسة من تاريخ انعقادها في 19 كانون الأول/ديسمبر 2011، وحتى تاريخ انعقاد الدورة السادسة في 4 كانون الأول/ديسمبر 2013. وانتخبت اللجنة بالإجماع ممثلة جمهورية السودان نائباً أولاً للرئيس، وممثلة سلطنة عُمان نائباً ثانياً لها، وممثلة دولة فلسطين مقررة للدورة.

هاء- جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

53- أقرت اللجنة في جلستها الأولى جدول الأعمال بالصيغة المعروضة عليها والواردة في الوثيقة، ويشمل: E/ESCWA/ECW/2013/IG.1/L.1.

1- افتتاح أعمال الدورة.

2- انتخاب أعضاء المكتب.

3- إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

4- التقدم المحرز في مجال النهوض بالمرأة منذ الدورة الخامسة للجنة المرأة:

(أ) تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالنهوض بالمرأة في إطار برنامج عمل الإسكوا لفترة السنتين 2012-2013 وتنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها الخامسة؛

(ب) الإجراءات التي اتخذتها البلدان الأعضاء في مجال النهوض بالمرأة تنفيذاً لتوصيات لجنة المرأة في دورتها الخامسة.

5- قضايا إقليمية:

(أ) أطر القضاء على العنف ضد المرأة في الدول العربية: القوانين الوطنية والمعايير الدولية؛

(ب) دمج قضايا النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية في البلدان العربية.

6- قضايا دولية:

(أ) المرأة العربية والمساواة بين الجنسين في خطة التنمية لما بعد عام 2015؛

(ب) التحضيرات القائمة في سياق استعراض 20 عاماً من التقدم المحرز في تنفيذ إعلان بيجين ومنهاج العمل (بيجين+20).

7- برنامج العمل لفترة السنتين 2014-2015 في مجال النهوض بالمرأة.

8- موعد ومكان انعقاد الدورة السابعة للجنة المرأة.

9- ما يستجد من أعمال.

10- اعتماد توصيات لجنة المرأة عن دورتها السادسة.

54- وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة على تنظيم الأعمال المقترح المعروض عليها في الوثيقة E/ESCWA/ECW/2013/IG.1/L.1

واو- الوثائق

55- ترد في المرفق الثاني لهذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها لجنة المرأة في دورتها السادسة.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

ألف- البلدان الأعضاء في الإسكوا

المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة منى مؤتمن
مستشارة التخطيط الاستراتيجي
اللجنة الوطنية لشؤون المرأة

الإمارات العربية المتحدة

السيدة ناجعة سيف المنصوري
رئيسة العلاقات الدولية
الاتحاد النسائي العام

السيدة منى عوض عمر
باحثة

مملكة البحرين

السيدة بهيجة محمد الديلمي
مستشار التدريب والتطوير
المجلس الأعلى للمرأة

السيدة رنا أحمد خليفة أحمد
مديرة مركز دعم المرأة
المجلس الأعلى للمرأة

السيدة هنادي أحمد النايف
إحصائية أولى بيانات
المجلس الأعلى للمرأة

السيدة نورة عبدالعزيز الرفاعي
أخصائية علاقات ثنائية
المجلس الأعلى للمرأة

الجمهورية التونسية

معالي السيدة سهام بادي
وزيرة
وزارة شؤون المرأة والأسرة

السيدة إيمان القلعي العياري
مديرة شؤون المرأة
وزارة شؤون المرأة والأسرة

السيدة إيمان زواوي
مستشارة
مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة

السيدة وفاء الرسلاتي
أخصائية اجتماعية وقانونية
وزارة شؤون المرأة

الجمهورية العربية السورية

السيدة إنصاف حمد
رئيسة
الهيئة السورية لشؤون الأسرة

السيدة رنا خليفاوي
مديرة الأبحاث والدراسات
الهيئة السورية لشؤون الأسرة

جمهورية السودان

معالي السيدة مشاعر الأمين عبدالله
وزيرة
وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي

السيدة مواهب محمد أحمد الحاج
المديرة العامة
الإدارة العامة للمرأة والاسرة
وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي

السيدة لمياء عبدالغفار خلف الله
الأمينة العامة
المجلس القومي للسكان

جمهورية العراق

السيدة بشرى الزويني
مستشارة مكتب رئيس الوزراء

السيدة سميرة حسين
مستشارة
وزارة الدولة لشؤون المرأة

السيدة سارة حميد رشيد
مهندسة
وزارة الدولة لشؤون المرأة

سلطنة عُمان

السيدة جميلة بنت سالم بن مبخوت جداد
مديرة دائرة شؤون المرأة
وزارة التنمية الاجتماعية

السيدة نور بنت سعيد اسلم الشحري
رئيسة قسم شؤون المرأة والطفل
وزارة التنمية الاجتماعية

السيدة شادية بنت عبدالله بن سعيد الشبيبية
جمعية المرأة العمانية بولاية المصيني
عضوة بلجنة سيداو

دولة فلسطين

معالي السيدة ربيحة ذياب
وزيرة
وزارة شؤون المرأة

السيد رامي أسعد زقوت
مديرة دائرة الإعلام
وزارة شؤون المرأة الفلسطينية

دولة قطر

السيدة جوهرة محمد عبدالرحمن المطوع
مديرة إدارة التخطيط
المجلس الأعلى لشؤون الأسرة

السيدة فاطمة يوسف العبيدلي
القائم بأعمال مدير إدارة السياسات الأسرية
المجلس الأعلى لشؤون الاسرة

دولة الكويت

السيدة هدى عبد المحسن الشايجي
منسق إدارة الفتوى والتشريع
لجنة شؤون المرأة

السيدة سلمى ناصر العجمي
مستشارة
لجنة شؤون المرأة

السيدة حصة ماجد شاهين
مستشارة
لجنة شؤون المرأة

السيدة بدرية نوار جابر
منسق وزارة التربية
لجنة شؤون المرأة

السيدة دلال خالد الرويشد
مساعدة المدير العام للشؤون الادارية للهيئة المساندة
وزارة الداخلية

الجمهورية اللبنانية

السيدة جمانة أبو الروس مفرج
المديرة الإدارية
الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

السيدة سوسي بولاديان
أمينة الصندوق، عضوة المجلس التنفيذي
الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

جمهورية مصر العربية

السيدة مرفت تلاوي
رئيسة
المجلس القومي للمرأة

السيدة إيزيس محمود حافظ أحمد
المجلس القومي للمرأة

السيدة أمل توفيق
مكتب رئيس المجلس القومي للمرأة

السيد عصام رجب سلطان
العلاقات العامة والمراسم وتنظيم المؤتمرات
المجلس القومي للمرأة

المملكة المغربية

معالي السيدة بسيمة الحقاوي
وزيرة
وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

السيدة فاطمة الزهراء باباأومل
مستشارة معالي الوزيرة
وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

السيدة عزيزة بلمعلم
رئيسة مصلحة دعم مبادرات النساء
وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

المملكة المغربية (تابع)

السيد يوسف السطحي
رئيس مصلحة النهوض بحقوق المرأة
وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

المملكة العربية السعودية

السيد علي عبدالله باهيثم
مستشار
وزارة الخارجية

السيدة رنا جميل طيبه
رئيسة قسم الاستشارة والتطوير
وزارة الشؤون الاجتماعية

السيدة غادة بنت منصور عبدالغفار
المديرة العامة لمكتب الإشراف الاجتماعي النسائي في منطقة
مكة المكرمة
وزارة الشؤون الاجتماعية

الجمهورية اليمنية

السيدة إشراق محمد عبدالرحمن الجديري
رئيسة دائرة منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان
مجلس الوزراء

السيدة إيمان عبدالله علي الحمامي
مديرة عامة، المرأة والنوع الاجتماعي
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيدة حنان ناصر حاجب
مديرة إدارة التعليم

السيدة وفاء محمد نائف يحيى
مديرة الشؤون القانونية

باء- المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية والهيئات التابعة لها

جامعة الدول العربية

السفيرة فائقة سعيد الصالح
أمينة عامة مساعدة ورئيسة قطاع الشؤون الاجتماعية
جمهورية مصر العربية

السيدة إيناس سيد مكاوي
وزيرة مفوضة، مديرة إدارة المرأة والأسرة والطفولة
جمهورية مصر العربية

منظمة المرأة العربية

السيدة شيخة سيف الشامسي
المديرة العامة
جمهورية مصر العربية

جيم- البرامج والهيئات التابعة للأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

السيد صلاح الحاج
دولة الكويت

السيدة ديما الخطيب
نائبة الممثل المقيم

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)

السيدة فاطمة عايد الرشيدي
الحماية القانونية
دولة الكويت

مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR)

السيدة ندى دروزه
مسؤولة حقوق الإنسان
منطقة الشرق الأوسط
الجمهورية اللبنانية

صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)

السيدة إنشراح أحمد
مستشارة النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان والثقافة
جمهورية مصر العربية

دال- المنظمات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة

منظمة العمل الدولية (ILO)

السيدة دينا محمود البيهاري
أخصائية مسؤولة للبرامج والإدارة
دولة الكويت

هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women)

السيد نهاد جوهر
مدير البرامج
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
جمهورية مصر العربية

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

العنوان	البند	الرمز
مذكرة توضيحية		E/ESCWA/ECW/2013/IG.1/INF.1
جدول الأعمال المؤقت والشروح	3	E/ESCWA/ECW/2013/IG.1/L.1
تنظيم الأعمال	3	E/ESCWA/ECW/2013/IG.1/L.2
التقدم المحرز في مجال النهوض بالمرأة منذ الدورة الخامسة للجنة المرأة	4	
تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالنهوض بالمرأة في إطار برنامج عمل الإسكوا لفترة السنتين 2012-2013 وتنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها الخامسة	4 (أ)	E/ESCWA/ECW/2013/IG.1/3
أطر القضاء على العنف ضد المرأة في الدول العربية: القوانين الوطنية والمعايير الدولية	5 (أ)	E/ESCWA/ECW/2013/IG.1/4
دمج قضايا النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية في البلدان العربية	5 (ب)	E/ESCWA/ECW/2011/2
المرأة العربية والمساواة بين الجنسين في خطة التنمية لما بعد عام 2015	6(أ)	E/ESCWA/ECW/2013/IG.1/5
التحضيرات القائمة في سياق استعراض 20 عاماً من التقدم المحرز في تنفيذ إعلان بيجين ومنهاج العمل (بيجين+20)	6 (ب)	E/ESCWA/ECW/2013/IG.1/CRP.1
برنامج العمل لفترة السنتين 2014-2015 في مجال النهوض بالمرأة	7	E/ESCWA/ECW/2013/IG.1/6